

انها المشابهة كان استعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة لاعلي وجودها فتأمل
قوله غير المتماثلة الى كاعتبارها مكان واعتبارها يكون واعتبارها سببية
 والمسببية والحلية والجزئية والحالية والمحلية والاطلاق والتقييد والمجاورة
 الى غير ذلك وقد ناقش بعضهم في بعضها ويأجله فلا يعول على قولهم علاقات
 الحجاز خمسة وعشرون او نحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاول
 قوله تعالى وانوا النبي كماي اموالهم فان المراد الذين كانوا يبايعون بغزوة الدير
 بالهنايهم اموالهم اذ لا يجرى من ذلك الا بعد بلوغهم ولا يجرى بعد البلوغ ومثال
 الثانية قوله تعالى اني اراين اعصم حرا فان المراد ما يكون حرا بغزوة قوله هو
 اذ لا يصبر الا لعنة وعلينا فالاية من باب الحقيقة ومثال الثالثة عينا الفرس
 فان المراد النيات الذي سببه الغيب بغزوة قوله وعينا وبقية الامثلة لا تحق
 علي من له الامم بالحق **قوله** فيما رسل اما وصفوه بالارسال لانهم ارسلوهم
 عن اذ عان المشبه فرد من افراد المشبه الذي يستعمله الاستعارة وقيل
 لانهم ارسلوهم عن التقييد بعلاقة وتوقفت باه لا ينظر الا في العلي دوت
 كارتفع لانه مختص بالعلاقة التي اعتبر فيه واجيب بانه لو حفظ الناس
 في اصل التسمية **قوله** والاي والالكن علاقته غير المتماثلة بانه كانت
 المشابهة لان في النقي انبات **قوله** ينجي النبي له ان الا في كونه التقييد
 الموضوع لقوله تعالى الا انصره وفقره الله الا انصره وبقوله عدايا
 الجباري غير ذلك اصلها ان الشرطية المدخلة في الا ما جبه قلبه است اذ
 استثنى كما قد ينفوهم بعض الفاصرين فاذا قال ذلك شخص الاستثناء هنا
 متصل او منقطع تنطبق ذلك فلا يجس جوابه الا بان نقول له متصل
 بالجرم منقطع عن العلم الفصل اشارة الى انه انقل بالجرم وانقطع عن
 الغرض حين جمل هنا استثنى الاحالة وانما يترودى في توفه منقبلا وانقطعا
قوله فاستعارة مصححة اعترض بانه كان الا في ترك التقييد بالمصححة
 لانه لا يجرى من كون العلاقة المتماثلة ان يكون الحجاز الاستعارة مصححة
 بل قد يكون استعارة مكسبة واجيب باجوبه منها انه فيد بالمصححة
 لانها

قوله غير المتماثلة الى كاعتبارها مكان واعتبارها يكون واعتبارها سببية
 والمسببية والحلية والجزئية والحالية والمحلية والاطلاق والتقييد والمجاورة
 الى غير ذلك وقد ناقش بعضهم في بعضها ويأجله فلا يعول على قولهم علاقات
 الحجاز خمسة وعشرون او نحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاول
 قوله تعالى وانوا النبي كماي اموالهم فان المراد الذين كانوا يبايعون بغزوة الدير
 بالهنايهم اموالهم اذ لا يجرى من ذلك الا بعد بلوغهم ولا يجرى بعد البلوغ ومثال
 الثانية قوله تعالى اني اراين اعصم حرا فان المراد ما يكون حرا بغزوة قوله هو
 اذ لا يصبر الا لعنة وعلينا فالاية من باب الحقيقة ومثال الثالثة عينا الفرس
 فان المراد النيات الذي سببه الغيب بغزوة قوله وعينا وبقية الامثلة لا تحق
 علي من له الامم بالحق قوله فيما رسل اما وصفوه بالارسال لانهم ارسلوهم
 عن اذ عان المشبه فرد من افراد المشبه الذي يستعمله الاستعارة وقيل
 لانهم ارسلوهم عن التقييد بعلاقة وتوقفت باه لا ينظر الا في العلي دوت
 كارتفع لانه مختص بالعلاقة التي اعتبر فيه واجيب بانه لو حفظ الناس
 في اصل التسمية قوله والاي والالكن علاقته غير المتماثلة بانه كانت
 المشابهة لان في النقي انبات قوله ينجي النبي له ان الا في كونه التقييد
 الموضوع لقوله تعالى الا انصره وفقره الله الا انصره وبقوله عدايا
 الجباري غير ذلك اصلها ان الشرطية المدخلة في الا ما جبه قلبه است اذ
 استثنى كما قد ينفوهم بعض الفاصرين فاذا قال ذلك شخص الاستثناء هنا
 متصل او منقطع تنطبق ذلك فلا يجس جوابه الا بان نقول له متصل
 بالجرم منقطع عن العلم الفصل اشارة الى انه انقل بالجرم وانقطع عن
 الغرض حين جمل هنا استثنى الاحالة وانما يترودى في توفه منقبلا وانقطعا
 قوله فاستعارة مصححة اعترض بانه كان الا في ترك التقييد بالمصححة
 لانه لا يجرى من كون العلاقة المتماثلة ان يكون الحجاز الاستعارة مصححة
 بل قد يكون استعارة مكسبة واجيب باجوبه منها انه فيد بالمصححة
 لانها

لانها محل الانفاق بخلاف المكسبة كما سبقت بيانها في الفقر الثاني ومن ساء
 ان المكسبة خارجة عن التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المحذوف
 ولا يصدق عليه انه كلمة مستحقة في غير ما وضعت له اذ الاستحسان بعد المحذف
 ومنها ما قرره بعضهم من ان المكسبة خارجة عن الموضوع كما يدل على ذلك تعريف
 القرينة بالمناقضة عن ارادة المعنى الاصل لان القرينة المكسبة ليست مناقضة عن
 ارادة المعنى الاصيل ارادته بل رضى اليه وفي كل من هذه الجوابين نظرا لانه يلزم
 علي كل منهما ان المكسبة ليست من اقسام الحجاز المعروف بما ذكر وليس كذلك وح
 فالوجه انها داخله في التعريف ويراد المستحقة ولو بالقوة والمناقضة ولو بواسطة
 احاطتها بها الي المشبهه وبالمجمله لو وافق المع غيره في عدم التقييد الحان اولي قد
قوله القرينة الثانية فرض المص في هذه القرينة التقسيم الاستعارة
 الي اصلية والي تبعية باعتبار المستعار الذي هو لفظ المشبه به كما مرشد ذلك
 قوله ان كان المستعار في اصل **قوله** ان كان المستعار في الغرض لفظ المستعار
 ولم يبرر لفظ الاستعارة مع ان مقتضى الظاهر للتعبير به لانه لفظ المستعار
 نص في المقصود وهو لفظ المشبه به بخلاف لفظ الاستعارة فانه كما يطلق علي
 ذلك يطلق علي المعنى المصدرية وهو لا يصح هنا كما لا يخفى **قوله** اسم جنس
 اي اسم الاجزاء لم يقل من اول الامر ان كان المستعار اسما غير مشتق ليعرف
 الغرض في خبره باسم الجنس في تفسيره بالاسم غير المشتق وانما قسره بذلك
 مع ان التعريف من وظيف التفسير لا يوجب ان المراد ما ساوق الكثرة اي ما افاد
 معناه كما هو مصطلح النحاة وليس كذلك لانه بعبارة المعنى كان يشتمل علم
 الجنس كما ساءه مع ان الاستعارة فيه اصلية ويشتمل الاسم المشتق مع ان
 الاستعارة فيه تبعية ولذلك قال العماد في اطلوله اسم الجنس في عرف النحاة
 لا يشتمل اسماة ويشتمل الاسم المشتق فلا يصح ان يفهم هنا ما هو في عرفهم
 لانه ان اسماة بمرحى استعارة اصلية والحال ناطقة استعارة تبعية بل
 لا يصح ان يفهم هنا الا اسم غير المشتق ولعلمهم اصطلاحا علي ذلك
 ان اعترض بانه يشتمل العلم الشخصي مع ان الاستعارة مشتقة فيه لانها

Copyrighting University